

السببية والتفسير التاريخي عند موريس ماندلبوم

أسماء أحمد محمود محمد (*)

مقدمة

يعد مفهوم السببية من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً بين الفلاسفة عبر العصور، والذي ظهر وفق مدلولات مختلفة وغايات متعددة، فقد سعى الإنسان منذ القدم في البحث لمعرفة أسباب وعلل الظواهر الطبيعية، كما سعى لمعرفة أسباب الوقائع والأحداث الماضية التي ارتبطت بحضارته. ويمثل مفهوم السببية أحد الإشكاليات الرئيسية في مجال البحث التاريخي. وجدير بالذكر أن مفهوم السببية التاريخية يختلف عن مفهوم السببية أو العلية في فلسفة التاريخ، فالتعليل التاريخي يكون تجريبيًا، يعتمد فيه المؤرخ على عدة أسباب جزئية لتفسير حوادث فردية معينة، أما العلية في فلسفة التاريخ فهي تأملية؛ حيث يقوم فيلسوف التاريخ في تفسير تاريخ العالم باختزاله في علة واحدة أو علتين، كما هو الحال عند هيجل الذي جعل العلة في تطور الروح عبر مراحل التاريخ حتى تصل لحريتها. وكما هو الحال أيضا في العامل الاقتصادي عند ماركس. وقد ظهر الاهتمام بالسببية والقوانين العامة في التاريخ في منتصف القرن العشرين مع ظهور فلسفة التاريخ التحليلية (النقدية)، حيث أخذت فلسفة التاريخ اتجاهاً آخر لها، من خلال تطبيق مناهج وأدوات فلسفة التاريخ التحليلية على المشكلات المتعلقة بالتفسيرات التاريخية.

ميّز ماندلبوم بين فريقين اتخذ كلا منهما منهجاً وطريقاً مغايراً عن الآخر في تفسير الأحداث التاريخية. الفريق الأول: هم الطبيعيون القائلون بنموذج القانون الشامل للتفسير التاريخي، والفريق الآخر المثاليون القائلون باختلاف منهج العلوم الاجتماعية وتفرد الواقعة التاريخية. وتجدر الإشارة إلى أن ماندلبوم اتخذ موقفاً توفيقياً بين الفريقين وجاء برؤية جديدة تجمع بين الاثنين دون الإضرار بطبيعة البحث التاريخي. حيث يقول ماندلبوم: "هناك اتجاهان رئيسيان سيطرا على أسس المعرفة التاريخية: ظهر الأول في مطلع القرن العشرين، واتخذ شكل اعتراض "إنساني" ضد محاولة تشبيه التاريخ بالعلوم الطبيعية، وتطبيق قوانين التفسير العلمي، ووفق هذا الرأي، فإن الدراسات التاريخية لها منهج خاص بها يميزها عن منهج العلوم الطبيعية." كان هذا

(*) هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [فلسفة التاريخ عند موريس ماندلبوم] تحت إشراف أ.د. فتحي محمد نبيه - كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ & أ.م.د. ناصر محمد المهدي - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

الاحتجاج الإنساني محاولة للدفاع عن هذه الدراسات ضد القطعية غير المناسبة من جانب المذهب الطبيعي. والثاني: هو المذهب الطبيعي الذي يسعى لإخضاع التاريخ لمنهج العلوم الطبيعية.

جذب همبل اهتمام الفلاسفة التحليليين بالمعرفة التاريخية في مقال "وظيفة القوانين العامة في التاريخ" ١٩٤٢م **The Function of general laws in History**، حيث سعى لتطبيق نماذج التفسير العلمية المُستوحاة من الفلسفة الوضعية المنطقية، أو التجريبية على أحداث التاريخ يقول همبل: "أن هناك رأي شائع ينص على أن التاريخ في تناقض مع العلوم الطبيعية، فهو يهتم بوصف أحداث معينة وقعت في الماضي بدلاً من البحث عن قوانين عامة قد تحكم هذه الأحداث." وهذا أمر مرفوض بالنسبة له، حيث يرى أن القوانين العامة لها وظائف مماثلة تماماً في التاريخ وفي العلوم الطبيعية، وأنها تُشكّل أداة لا غنى عنها للبحث التاريخي^(١). وجديرُ بالذكر أن همبل لم يكن غافلاً عن اهتمام التاريخ بأحداث الماضي الجزئية، بل على العكس تهتم أطروحته بمكائنة الحدث على وجه التحديد، لكنها لا تُولي أهمية كبيرة، لكون الأحداث في التاريخ تستمد قيمتها من وثائق رسمية أو سرد قائم على ذكريات شخصية.

وقد أطلق همبل على أطروحته مُسمى "نموذج القانون الشامل" **Covering-Law Model**، والتي تضمنت نوعين من القوانين: الأول النموذج النومولوجي الاستنتاجي للتفسير - **The Deductive Nomological Explanation**، والنوع الآخر هو التفسير الاحتمالي أو الاحصائي. **The Probabilistic-Statistical Explanation**. أطلق همبل على النوع الأول: النموذج النومولوجي الاستنتاجي للتفسير القائم على الاستنتاج المنطقي من العام إلى الخاص، وعلى قوانين عامة، هذا التفسير في نظره مناسب ليس للعلوم الطبيعية فحسب، بل كذلك للعلوم الإنسانية التي تشمل التاريخ، ولكي يستطيع المؤرخ أن يطبق هذا النموذج من التفسير على الحدث التاريخي عليه أولاً أن يفترض أنه كان يعيش في زمن وقوعه، متسائلاً لماذا حدث؟ وحين يطبق قواعد التفسير يكون قد أثبت أن وقوع الحدث المُفسّر كان متوقّعا، بهذا المعنى يرى همبل أن التفسير والتوقع متوازنان يفرضان على المؤرخ أن يعرف الوقائع الحقيقية التي شكّلت الشروط الضرورية لوقوع الحدث. وذهب للقول بأنه من المستحيل إعطاء تفسير كامل لحدث فردي بمعنى حصر جميع خصائصه عن طريق فرضيات كلية، بالرغم من أن تفسير ما حدث في مكان وزمان ما قد يكون أكثر تحديداً، إلا أنه لا يوجد اختلاف بين التاريخ

(١) Hempel , Carl: Scientific Explanation " Essay in Philosophy of Science, New York . The Free press ,1965. P 231.

والعلوم الطبيعية، فكلاهما يمكن أن يُعطينا وصفاً لموضوعهما فقط من حيث المفاهيم العامة، ويمكن للتاريخ أن يستوعب الفردية الخاصة لموضوع دراسته بطريقة تماثل الفيزياء والكيمياء.

يُفسر كولنجوود مسألة التفسير التاريخي من خلال وضعه شعاراً جديداً لمذهبه وهو " كل التاريخ تاريخ فكر" حتى يتجنب الوقوع في فخ الطبيعيين. وقد اهتمت إليه بعد أن وضح اختلاف التاريخ عن باقي العلوم، حيث يرى أن الحروب والثورات لا يمكن إنتاجها بالمعامل لكي تُدرس دراسة علمية دقيقة، والمؤرخ لا يشاهد الوقائع التاريخية، كما أنه لا يعتمد على فروض، بل يعتمد فقط على وقائع معطاة، وهذه الوقائع خاضعة لمشاهدته مثل الوثائق والأثار ... وليس من حق المؤرخ أن يخترع بل يقوم بالاكتشاف، والمؤرخ مطالب بتبرير ادعاءاته اعتماداً على الأدلة، كما أن من حقه أن يستدل، لكنه ليس مُرغماً على الاستدلال بطريقة الاستنباط، أو التحليل كما هو الحال في العلوم الطبيعية.

إن فهم الأحداث عند كولنجوود يتطلب ضرورة النفاذ في أعماق هذه الأحداث؛ أي إنها أحداث باطنية. فالمؤرخ عندما يسأل لماذا طعن بروتس قيصر؟ فهو يعني ما الذي فكر فيه بروتس، ودعاه إلى طعن قيصر؟ والأحداث التي يدرسها التاريخ هي أفعال عقلية، فالفعل يعتمد على شخصية تاريخية حرة عاقلة، والفعل وحده ظاهر الحوادث وباطنها، وما يعيننا في التاريخ أن يُكتشف الفكر المتضمن في الفعل التاريخي، هذا الفكر الذي يوضح لنا غاية الشخصية التاريخية، لذا فإن كل التاريخ تاريخ فكر، ولكي نكتشف فكر أي شخصية تاريخية عاشت في الماضي يجب أن تتوفر لدينا أدلة توضح تفكير الشخصية في شيء ما، والتاريخ هنا يكون إعادة تمثيل فكر الماضي في ذهن المؤرخ. ويقول كولنجوود: "بالنسبة للتاريخ فإن الموضوع الذي يكتشفه ليس الواقعة الصرفة، بل الفكر المعبر عنه، واكتشاف هذا الفكر يعني فهم الواقعة، وليس ثمة طريقة غير ذلك للبحث عن الأسباب فعندما يعرف ماذا حدث، سيتمكن من معرفة أسباب الحدوث.

ورداً على آراء المثاليين، رأى ماندلبوم إن التناقض بين المؤرخين والعلماء الذي وجد عند المثاليين، وكذلك عند أصحاب رد الفعل، لا يعتمد فقط على سوء الفهم فيما يتعلق بوظيفة القوانين العامة في التاريخ، بل أيضاً في فشل تقدير دور الوصف في العلوم التعميمية، مع ذلك لا يمكن تأكيد هذا التعميم دون اللجوء إلى حالات معينة، وإن وصف حدث ما لن يضطر إلى إدخال العديد من المتغيرات، كما هو الحال عندما يصف العالم ما حدث في حالة الطبيعة.

قدم ماندلبوم أطروحة ووجهة نظر مُغايرة عن كلا الفريقين السابقين، تنص على: أن التاريخ يختلف بطبيعته عن المعرفة في العلوم الفيزيائية في

كونه سرّداً وصفيّاً لسلسلة معينة من الأحداث التي وقعت، وتتمثل ليس في صياغة القوانين لحالة خاصة، ولكن في وصف الأحداث في علاقاتها الفعلية المحددة مع بعضها البعض. فضلاً عن ذلك، أنه في مجال التحقيق التاريخي يتعامل المؤرخ مع الأحداث الإنسانية ذات الأهمية الاجتماعية، والتي يتم التعامل معها فيما يتعلق بسياقها الاجتماعي.

كيف فسّر ماندلبوم وقوع حدث ما؟ وماذا يعني مفهوم السبب لديه؟ لتفسير حدث ما عند ماندلبوم يرى أنه يجب علينا اكتشاف السبب الكامل لهذا الحدث، ومن ثم، يكون السبب الأساس هو وجود مجموعة معينة من العوامل داخل السبب الكامل لحدث معين. وبناءً على ذلك ينبغي النظر إلى السبب الأساس هو الشرط الأكثر أهمية من بين تلك العوامل التي أدت لحدوث النتيجة، ويمكن تمييزه عن العوامل الأخرى الفعالة ليس من حيث كفاءته، وإنما لأنه موجود دائماً عند حدوث حالات من نفس النوع. وينبغي علينا ليس فقط معرفة ما يشكل شرطاً ضرورياً لوقوع أي حدث من نوع معين، بل ومعرفة السبب الدقيق لوقوع حدث فريد. كما يرى ماندلبوم أنه من الضروري معرفة ما الذي يشكل السبب بأكمله **The Entire Cause**؛ حيث لا يكفي تحديد عامل واحد ووصفه بأنه "السبب" وتمييزه عن الشروط المصاحبة.

ويمكن القول: إن تفسير الحدث عند ماندلبوم لا يقصره على سبب بعينه، وإنما على مجموعة عوامل متكاملة تُشكّل وجود سبب يكتمل بوجود نتيجة قائمة. إذن يقر ماندلبوم بوجود علاقة سببية في تفسير الأحداث التاريخية، لكنها علاقة تقوم على مجموعة من العوامل التي تُشكّل السبب وليس سبب مفرد بعينه، وحين تكتمل العوامل تحدث النتيجة.

ماذا يقصد ماندلبوم بمفهوم "السبب"؟ عرّف السبب: "بأنه العملية التي تنتهي في النتيجة؛ وهو مجموعة كاملة من الحوادث أو الأحداث الفعلية التي أدت إلى النتيجة". ويرى ماندلبوم أنه لا يجب أن نسمح بالتفسيرات السببية المختصرة التي نستخدمها غالباً في الحياة اليومية كحالات نموذجية للتفسيرات السببية؛ نظراً لأنها تفترض أننا نستطيع أن نجسدها من خلال القول بمخططات تفسير أكثر عمومية. في الواقع، كثيراً ما نجد أنفسنا مجبرين على القيام بذلك. ويرى ماندلبوم حتى نصل لتفسيرات سببية أكثر اكتمالاً، علينا أن ندرج في سبب الحدث جميع العناصر التي دخلت في العملية منتهية إلى النتيجة. ومعنى ذلك أن السبب الواحد ينطوي على عدة عناصر مكونة له، حتى يمكنه الوصول إلى تفسير نموذجي متكامل للحدث.

وهنا نسأل كيف ينظر الفيلسوف إلى حدث ما؟ وفق ماندلبوم، ينظر الفيلسوف إلى الحدث على أنه كيان قد يكون متشابهاً أو مختلفاً في نقاط قريبة

في تاريخه. ولكن مهما كانت طبيعته النوعية، فيجب أن يسود الحدث وحدة خاصة، واستمرارية معينة، وإلا فلن يكون حدثاً مميزاً عن الأحداث الأخرى، وهذه الوحدة التي تميز الحدث ليست مجرد اسم يتسم بالبساطة مطلقاً، لأن الأحداث بشكل عام _ وربما دائماً _ تمتلك تركيباً معيناً، وبالتالي يتم التحدث عن الأحداث عامة بمصطلح " مسارات التاريخ "، فهي تمتلك عوامل متعددة مرتبطة ببعضها البعض في حدث واحد، لذلك يمكن للأحداث أن تمتلك أحداثاً فرعية بداخلها وهذه الأحداث الفرعية تكون أحداثاً لأشياء أخرى. ومن هذا المنظور فإن العالم _ إذا جاز لنا الحديث عنه ككل _ يتكون من العديد من مسارات التاريخ، والتي يُطلق عليها الأحداث. ويؤكد ماندلبوم هنا على عامل الوحدة الموجود بين مجموعة العوامل التي تشكل سبب الحدث، وهذه الوحدة بدورها تميز الحدث عن حدث آخر.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الزمنية بين الحدث والنتيجة، تكون النتيجة هي نقطة النهاية للعملية، ويجب أن تسبقها العوامل السببية التي تؤدي إليها، ومع ذلك فإن السبب ككل _ أي مجموعة العوامل السببية التي تشكل العملية معاً _ ليس حدثاً منفصلاً عن النتيجة، لكنه يكتمل فقط عند حدوث النتيجة.

لقد حاول ماندلبوم معرفة الغاية الكامنة خلف التفسير التاريخي، حيث أكد على الطبيعة الغائية الأساسية للتفسير التاريخي؛ فلا يمكن طرح الأسئلة دون معرفة الشرط النهائي المراد تفسيره، والعناصر المختلفة التي تجتمع معاً "لتفسير" أنها تهدف فقط لبلوغه، وتحقيقه، لذلك تكون مهمة التفسير مهمة سردية تجمع بين الأسباب المتعددة للأحداث، ويكون هذا على النقيض من التقليد الوضعي القديم الذي يعتبر أن التفسير يستهلك بموجب قانون ما. ويحتاج التفسير الجيد إلى معرفة الضوابط المتخصصة التي توفر سرداً جيداً وشاملاً لتتبع العوامل المسؤولة عن الوضع النهائي. ووفق ماندلبوم فإنه من الضروري للمؤرخ أن تكون له رؤية حول معرفة جوانب العصر الأكثر تمييزاً وانتشاراً لنمط الحياة المراد تصويره.

ويدعم بول ريكور هذا الرأي حيث يرى أن وظيفة التفسير السببي عند ماندلبوم هي واحدة من المسائل أو الاطروحات الأولية لعمل ماندلبوم، والتي تقطع صلتها مع التقليد التجريبي التابع لهيوم، حيث تعبر السببية بالنسبة لهيوم عن صلة اعتيادية بين نوعين من الأحداث المتميزين منطقياً، وماندلبوم يُهاجم هذه الطبيعة للعلاقة السببية، وبعكس هيوم، يرى ماندلبوم أن تحليل سبب حدث معين يتضمن متابعة العوامل المتنوعة التي تكون مجتمعة ومسؤولة عن كون الحدث بما هو عليه.

ومما سبق يتضح أن ماندلبوم يوافق على الاستنتاج العام الذي توصل له مُنظِّرو التفسير الطبيعي، ومع ذلك يرى أنه لا يمكن الدفاع عن الافتراضات المستخدمة في الوصول لهذا الاستنتاج؛ أي ليس من الضرورة إخضاعها للقوانين العامة، وقد رأينا فيما سبق الانتقادات التي وجهها لنموذج تفسير القانون الشامل عند همبل.

لقد كانت مشكلة همبل مع نظريات ماندلبوم معروفة. يقول همبل: " يبدو أن ماندلبوم يعتقد أن هناك فرقا بين التحليل السببي لحدث ما، ووضع قوانين علمية تنظمه" ما كان ينكره ماندلبوم هو تطابق التفسير والتنبؤ، فإذا كان التحليل السببي والتفسير متمثلين، سيمكن قراءة الأحداث في أي من الاتجاهين سواء للخلف (في الماضي) أو للأمام (المستقبل). وبالنسبة لماندلبوم يعمل التحليل السببي من خلال الاحتمال في التاريخ للعثور على العوامل الفعالة في التغيير المؤسسي. وأوضح اخفاق همبل في رؤية أن وضع الشروط الأولية والحدود التي يمكن للمرء أن يطبق عليها القانون كانت مهمة صعبة ومعقدة، وهي في حد ذاتها مهمة المؤرخ".

إن مفهوم السببية عند ماندلبوم يقوم على مفهوم التبعية الوجودية **ontological dependence**. وقد عرّف السببية بأنها علاقة التبعية بين السبب والنتيجة، بحيث يكون السبب ناتجا عن كل تلك الأحداث. فيقول فيرستجين (Verstegen): **Mandelbaum defined causality as a relation of dependence between cause and effect such that the cause is constituted by all those events**، والتي لولاها لما وقع الحدث، أو التي كان لغيابها أو عدم حدوثها بعض الاختلاف فيه، في حين ظل مقتنعا بتعريف السببية من حيث التبعية. وتساءل ماندلبوم فيما بعد عن تحليلها إلى أحداث، وأحداث فرعية، مفضلاً التركيز على النتيجة؛ لأنها تُشكّل النقطة النهائية، والسبب بوصفه الأحداث التي أدت إلى ذلك.

يعطي ماندلبوم مثالا لتوضيح علاقة التبعية، إذا سألنا مواطناً عادياً عن سبب وفاة الملك الكساندر ملك يوغوسلافيا، فسوف يجيب بأن قاتلا من جمهور مرسليليا أطلق عليه النار، مع ذلك لو سألنا الطبيب نفس السؤال، فإذا ما أعطانا الإجابة بصفته المهنية فلا يتبع الطبيب موت الملك نتيجة إطلاق رصاص النار عليه، فالظروف المؤكدة للوفاة تكون داخل جسد الملك. وبالتالي فسوف ينسب المواطن العادي سبب الوفاة إلى سبب سابق، في حين يجد الطبيب أنه في مجموعة من الأحداث داخل الجسد، وهذا الرأي لا يتعارض مع رأي المواطن العادي الذي يراه اغتيال، ولا مع رأي المؤرخ الذي يرى أنه قد يكون بسبب

طغيان الملك أو بسبب تدبير قوة أجنبية. هنا نجد النتيجة "الوفاة" تنطوي على عدة أحداث مختلفة، لكن تجمعهم علاقة محددة.

ومما سبق تستنتج الباحثة أن التفسيرات السببية عند ماندلبوم لها دور واضح في التاريخ الإنساني، وفهم أحداثه متجاوزة فيه الروايات، فهي غير مُقتصرة على فئة معينة في التفسير، مما يساعد على فهم مقبول للأحداث التاريخية المختلفة. ويكمن جوهر أطروحة ماندلبوم في أن السببية قائمة على وجود علاقة تبعية وجودية تتصل فيها الأحداث ببعضها البعض، لينتج عنها وقوع الحدث الرئيس أو النتيجة، فالواقعة التاريخية تنطوي على عدة أحداث منها السبب ومنها مجموعة الشروط، ويطلق عليها مجتمعة "السبب" الذي ينتج عنه النتيجة، أو الحدث الأخير هذا هو مضمون التبعية الوجودية الذي جاء به ماندلبوم وهي فكرة جديدة وضعته في مكانة متميزة عن مُنظري القانون الشامل، والمثاليين.

وعلاوة على ما سبق ذهب ماندلبوم للقول بوجود التحليل السببي في الأحداث التاريخية، الذي يمكن أن يلعب دور الوسيط بين التفسير العام، والفهم الفردي المُنصب على حالة فردية. في هذا السياق يتحدث بول ريكور عن الإسناد أو التبعية السببية المفردة في التاريخ، فليس هناك طريقة لتعميم الأحداث، مثل ظهور الرأسمالية في الدول البروتستانتية مثل إنجلترا، والولايات المتحدة وهولندا، حيث إن التاريخ لا يعطي بدائل لما حدث، ويجعل التبعية السببية؛ لتأسيس بدائل ممكنة النتائج شيئاً ضرورياً.

ويؤكد ماندلبوم على أن الحقائق التي يتعامل معها المؤرخ، هي أحداث بنفس المعنى الذي يتعامل معها العالم الطبيعي، لذلك يبدو أنه لا يوجد سبب لعدم تفسير الصلة التاريخية من حيث العوامل السببية. ويتطابق السؤال المتعلق بكيفية إجراء التحليل السببي في التحقيقات التاريخية مع السؤال كيف يمكن للمؤرخ إثبات أن علاقة التبعية تربط بين حدثين؟، فجوهر العلاقة السببية يجب أن يكون مفهوم بتلك المصطلحات، ووجودها لا ينطوي على أي صعوبات. يعطي ماندلبوم مثلاً لتوضيحها: هو أن تاريخ عصبة الأمم لا يمكن أن يكتب دون النظر في حادثة كورفو، أو قضية منشوريا في ذلك التاريخ، ولا يمكن لأي وصف تاريخي أن يتغاضى عنها، مع ذلك قد يكون هناك اعتراض على أن تاريخ عصبة الأمم كان سيوجد حتى بدون تلك الأزمات، ربما يزعم أن التنافس الدولي بين إنجلترا وفرنسا في سنوات ما بعد الحرب قد يؤدي إلى نفس النتائج عاجلاً أم آجلاً.

كانت هناك انتقادات موجهة لماندلبوم بأنه يتجاهل الطبيعة الملموسة للتحقيقات التاريخية، ويرد على تلك الانتقادات بأن المؤرخ لا يهتم بإعداد حالات

افتراضية، ويحاول الفهم التاريخي إعطاء تحليل وصفي لما حدث بالفعل، فلم يكن التاريخ الفعلي لعصبة الأمم هو نفسه بدون هذه الأزمات؛ لأنها تشكل جزءاً من ذلك التاريخ نفسه. لذلك نرى في العديد من الحالات أن المؤرخ يحتاج فقط إلى النظر في مادته لإيجاد التبعية، ومن ثم تصبح العلاقة بين رابطة التبعية وتركيب المؤرخ للحقائق واضحة على الفور، وينبغي أن يختار المؤرخ بطريقته تصوّر كلاً من الوحدة، والتنوع في جزء معين من التاريخ، وعندما يتناول المؤرخ تاريخ العصبة، فإنه يتم إعطاء نسق موحد لروايته، لكن بما أن تاريخ العصبة ليس واقعة بسيطة، فينبغي النظر إليها من حيث العديد من مكوناتها المساهمة، وهذا يحقق التنوع في روايته، برغم أنه لا يختار هذه المكونات بإرادته، وإنما تُحدد له من خلال المسار الفعلي لتاريخ عصبة الأمم.

وخلاصة ما سبق يتضح أن التحليل السببي عند ماندلبوم ليس مستحيلاً في البحث التاريخي، حيث أنه في حالات عديدة يتم تقديم رابطة التبعية الوجودية مباشرة مع الوثائق، وفي حالات أخرى يمكن تأسيسها من خلال فرضيات متداولة تستند إلى مبادئ مستمدة تجريبياً من العلوم الاجتماعية، ولقد رأينا أن كل حدث له أحداث فرعية تعتمد عليه وجودياً، وأن هذه الأحداث الفرعية بدورها قابلة للتحليل، مع الأخذ بالاعتبار أن المؤرخ لا يمضي إلى ما لا نهاية في تحليله السببي.

ويؤكد ماندلبوم ذلك في المثال التالي: إذ يفترض مرة أخرى أننا نكتب تاريخاً سياسياً للجمهورية الألمانية، ولفهم التاريخ لابد من معرفة شروط معاهدة فرساي، لأن الشروط التي فرضتها تلك المعاهدة مع ألمانيا تدخل في أحداث سياسية في ذلك الوقت بوضوح لا لبس فيه، فهي تتوافق مع مظاهر مثل السياسة الخارجية، وبرامج الأحزاب، والحملات الانتخابية، ومن ناحية أخرى، فإن مؤرخ الجمهورية الألمانية ليس مؤرخاً في الوقت نفسه لمؤتمر السلام؛ لأنه يكفيه أن يعرف أن الشروط قد تم فرضها، فهو لا يحتاج إلى الاستفسار عن سبب فرضها.

لذا يرى تيكور Tucker أن فلسفة التاريخ عند ماندلبوم تعتبر الأسباب والنتائج جزءاً من عملية مستمرة .. دون الاضطرار إلى افتراض وجود القوانين الكلية أو الشرطية.

ويتساءل ماندلبوم هل من المفترض أن يبدأ المؤرخ في دراسة كتابة التاريخ وهو لا يعرف شيئاً عن الماضي الذي يهتم به؟ هل سيقوم بنشر حقائق منفصلة لا تنسجم مع أي سياق حتى يقوم المؤرخ بتجميعها؟ يرى ماندلبوم أنه سيكون من الصعب تفسير كيفية إدخال الحكم في الوثائق التي يتعامل معها المؤرخ، ورغم ذلك فالمؤرخ يعرف شيئاً عن طبيعة مجتمعه من خلال نشأته،

وسيكون قد تعلم من خلال ثقافته شيئاً عن ماضيه. وعلاوة على ذلك، في أي مجتمع يتم فيه تقصي الحقائق الماضية سيرف المؤرخ أيضاً شيئاً عن مجتمعات أخرى غير مجتمعه، وعن ماضيهم، بيد أن هذه المعلومات قد تكون محدودة مبدئياً، وغالباً ما تكون مُضَلِّلة، إذ أن تطور التحقيقات التاريخية سوف يُكَمِّل، ويُصَحِّح كثيراً مما حصل عليه من المعرفة التاريخية في وقت سابق. لذلك يمكن القول أن عدم معرفتنا بماضي المجتمع، أو تاريخنا سيُشكِّل صعوبة في تفسير الحدث التاريخي، لكن لا يوجد مؤرخ منفصل انفصالاً تاماً عن تاريخ مجتمعه بل يمتلك بعض المعرفة التي تساعده على تشكيل فكره، حتى إن كان يمتلك بعض المعلومات عن مجتمعه، وعن مجتمعات أخرى، وإن لم يكن على دراية كافية بها سيُشكِّل هذا لديه صورة مضللة وسيُضعف من طبيعة إنتاج عمله.

وإذا كانت المعرفة بالطبيعة البشرية قابلة للتطبيق على العديد من الأفراد المختلفين، فينبغي لها أن تتألف من مجموعة من التعميمات حول كيف يتصرف الأفراد كلما واجهوا أنواعاً معينة من المواقف، لكن عدم صياغة مثل هذه التعميمات لا ينبع من أي اعتبارات تتعلق بحرية الإنسان، بل بسبب أن الأفعال البشرية تختلف وفق طبيعة وقوة الخصائص النفسية لكل فرد والحالة التي يوضع فيها، وقد يكون استخدام المرء لهذه المعرفة مُضَلِّلاً في بعض الأحيان، وغالباً ما يكون مُضَلِّلاً بشكل خاص عندما يحاول المرء تفسير أفعال الأشخاص الذين عاشوا في عصر آخر، وفي بيئة ثقافية غير مألوفة، ومع ذلك لا ينبغي اعتبار إمكانية التضليل على أنها تشكيك في مصداقية الفرض القائل بأنه من خلال معرفتنا الذاتية، ومن خلال مراقبة الآخرين نتوصل إلى فهم إمكانيات وأشكال رد الفعل التي نتوصل من خلالها إلى اتخاذ القرارات.

هل للمعرفة بالطبيعة البشرية دور أساس في التفسير التاريخي؟ يرفض ماندلبوم ذلك لعدة أسباب أهمها:

- ١- أن معرفة الطبيعة البشرية تُشكِّل أساساً غير كافٍ لأي تفسير تاريخي كما هو الحال أيضاً في العلوم الطبيعية، إذ يجب أن يمتلك الفرد معرفة بالظروف الأولية التي كانت موجودة.
- ٢- يرى أيضاً ماندلبوم أن المعرفة العامة للطبيعة البشرية المتضمنة في التفسيرات التاريخية لا تتكون من قوانين يمكن صياغتها بتفسيرات واضحة تشبه القوانين الموضوعية في أي علم متقدم، وذلك ليس بسبب أن العوامل المشتركة لا يتم التعامل معها كمياً كما يفترض، وإنما بسبب أن العوامل التي نصوغ من خلالها التعميمات بالطبيعة البشرية، لا يتم التوصل إليها من خلال تحليل تجريدي دقيق، وبالتالي فهي أقل بساطة، وأقل عمومية من المفاهيم الأساسية المستخدمة في أي علم متقدم، ويمكن

للمؤرخ الاستفادة منها، إلا أنه لا يمكن تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها بشكل مباشر لتفسير أنواع الأفعال التي يهتم المؤرخون بها. وتجدر الإشارة إلى أن الافتقار إلى الدقة الموجودة في التفسيرات التاريخية بسبب عدم صياغة قوانين محددة يمكن تعويضها بطرق ليست لها مؤاز حقيقي في العلوم الدقيقة (الطبيعية)، وبالرغم من أن العالم يهتم بالضرورة بحالات معينة عندما يصوغ تعميماته ويختبرها، إلا أن تحليل ما يحدث في أي حالة من نوع معين هو عرض فقط لهدفه الرئيسي، الذي هو تفسير جميع الحالات من هذا النوع، ويحاول المؤرخ من ناحية أخرى تفسير الحالة المعنية وهو يستخدم التعميمات مصادفة فقط لهذا الهدف.

ويستنتج من ذلك رفض ماندلبوم الاعتماد على معرفتنا بالطبيعة البشرية في تفسير الأحداث التاريخية، رغم اعتماد المؤرخ عليها في مواقف معينة، إلا أنه ليس اعتماداً أساسياً؛ وذلك بسبب أن الشروط الأولية المفترض تطبيقها ليست معروفة هنا. كذلك لا يمكننا صياغة معرفتنا البشرية في صورة قوانين تساهم بشكل رئيس في التفسيرات التاريخية.

وفيما يتعلق بالتعميمات هل توجد تعميمات في التاريخ على غرار التعميمات في العلوم الطبيعية؟ وهل يمكن للمؤرخ الاستفادة منها؟ يعترف ماندلبوم بوجود تعميمات تاريخية، لكنها تختلف عن نظيرتها في العلوم الطبيعية. طبقاً لماندلبوم يستخدم المؤرخ التعميمات عند تفسير حالة معينة، ويستخدمها مصادفة فقط لهذا الهدف، ورغم كون تعميماته فضفاضة، إلا أنها لا تمنعه من تقديم روايات دقيقة ومقنعة، لأنه بمجرد حصوله على التوجيه من التعميم، يمكنه البحث عن أدلة إضافية إما لدعمه، أو تعديل استخدامه في القضية المطروحة، وبعد ذلك يستطيع متابعة استفساراته بمزيد من التفصيل من أجل التحقق من إمكانية تطبيق هذا التعميم المتعلق بالسلوك البشري للحالة المراد تفسيرها. ويرى ماندلبوم أن تلك التعميمات لا تملك القوة التفسيرية التي تتمتع بها نظيرتها في العلوم الطبيعية، ومع ذلك فإنها تعمل كأدوات مفيدة في التفسيرات التاريخية، كما ينظر إليها كوسيلة لتفسير العلاقة بين أحداث معينة داخل العملية التاريخية.

بالإضافة إلى تلك التعميمات يؤكد ماندلبوم على وجود تعميمات دقيقة نسبياً في الاقتصاد، وربما في العلوم الاجتماعية الأخرى. والتي تساعد على تفسير العلاقة بين الأحداث المختلفة في عملية مستمرة. ومع ذلك، في معظم الحالات، تستند التعميمات التي استخدمها المؤرخون بالفعل على محاولة لتفسير طبيعة التنظيم الاجتماعي والتغيرات التي تطرأ على معرفتهم بمجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى. حتى بعد دراسة علم الاجتماع والعلوم السياسية، وقدر

كبير من التاريخ، تظل تعميماتها فضفاضة في الصياغة، لذلك فهي تمتلك قيمة إرشادية أكبر من قيمتها التفسيرية.

خلاصة ذلك يُقر ماندلبوم بوجود تعميمات تاريخية في بعض العلوم الاجتماعية، وأنها تلعب دوراً في التفسيرات التاريخية حيث تعد وسيلة لتفسير العلاقة بين الأحداث، وبرغم ذلك ذهب ماندلبوم إلى أن وظيفة تلك التعميمات تكون إرشادية أكثر من كونها تفسيرية. حيث يمكن للمرء أن ينظر إلى المجتمع ليس من حيث تعاقب المراحل والأحداث، وإنما من حيث البنية المكونة له من مؤسسات .

ويطرح ماندلبوم مثلاً على تلك التعميمات، بنظرية كارل ماركس، حيث يرى ماندلبوم أن نظرية ماركس بالنسبة له إقرار لمجموعة من العلاقات الضرورية، رغم عدم توضيحه بكيف يمكن لهذه العلاقات تفسير كل التغييرات الموجودة في المجتمع الذي يتعامل معه المؤرخون. وفي رأيه لا ينبغي اعتبار الفرضية الماركسية قانوناً؛ بمعنى أنها تكون مفيدة لمجموعة واسعة من الحالات التي يتعامل معها الفرد كفرضية إرشادية فقط، واستخدامها في البحث عن أدلة جديدة تتعلق ببعض العوامل التي ينطوي عليها التغيير الاجتماعي، دون افتراض صحتها في حالات أخرى، حيث لا يوجد دليل مقنع على قابليتها للتطبيق.

ويستنتج من ذلك أن نظرية ماركس في العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، تمثل بالنسبة لماندلبوم تعميماً إرشادياً فقط وليس قانوناً، حيث لا يمكن تطبيق نظريته على كل التغييرات التي تحدث في كافة المجتمعات. فقد تحدث تغييرات في مجتمع ما، ليس بسبب التغييرات التي تطرأ على بعض أنظمتها وتؤثر على أجزائه الأخرى، وإنما بسبب الأحداث الخارجية: مثل الجفاف، أو الزلزال، أو تأثير الركود الاقتصادي في بلد ما على اقتصاد بلد آخر.

ويرى بول ريكور أن الملمح الحاسم الذي لا نظير له لنظرية ماندلبوم في التفسير السببي هي قربها الوثيق من كيانات الصف الأول في التاريخ. ويوجز ريكور التفسير السببي عند ماندلبوم في ثلاث نقاط :

- ١- أن السببية اتصال داخلي لعملية مستمرة.
 - ٢- الإدخال الضروري للتعميمات في التفسير السببي الفريد ينتج عن طبيعة التفسير التحليلية.
 - ٣- أن الضرورة السببية شرطية، ولا تنطوي على اعتقاد بالحمية.
- وهذا ما أكده ماندلبوم حين ذهب للقول بأنه ليست السببية في حد ذاتها، ولكن صياغة العلاقات السببية من حيث القوانين العلمية هي التي تؤدي إلى الحتمية. أي يقر ماندلبوم بوجود السببية، لكنها غير قائمة على الحتمية. ورفض ماندلبوم القول بوجود قوانين تاريخية تخضع لقوانين الطبيعة.

وهناك ثلاث صعوبات كبرى، تقف بين التاريخ والوصول إلى القانون، وهي على النحو الآتي:

الصعوبة الأولى: تتمثل في صعوبة التعبير بالكمي عن الكيفي، فليس ثمة وحدة قياس كميّ أو رقمي لتقدير الظواهر والعلاقات التاريخية فقد يمكن إحصاء بعض أعداد الجيوش أو السكان، لكن كيف يعبر رقم عن معركة ما أو عن اغتيال رئيس ما في الواقعة التاريخية ذات توتر نفسي، وامتداد زمني، واتصال بعديد من الأسباب، والعوامل المكونة لها.

الصعوبة الثانية: تتجسد في المزج في العمل التاريخي بين الدراسة الساكنة (استاتيكية) والحركية (ديناميكية) في وقت واحد معاً، فضلاً عن صعوبة بحث الواقعة التاريخية بحالتها من عناصر الاستمرار، وعوامل التغيير في صيغة جدلية واحدة، حيث إن دراسة الحدث التاريخي سواء كان واقعة فردية، أو ظاهرة حضارية فهو عملية تشريحية لحد كبير، ولا بد للقانون من الجمع بين جدلية الساكن والمتحرك، وبين الثابت والطارئ، ويكون ذلك سهلاً في العلوم الطبيعية معروفة الحدود، أما في التاريخ فلا يمكن إلغاء الواقعة.

الصعوبة الثالثة: تتمثل في صعوبة التمييز بين الروابط السببية في وقائع التاريخ، والعلاقات والوظيفية والبنائية، والترابط بين ظاهرتين في التاريخ توجدان معاً، وتغيران التغيير النسبي طردياً أو عكسياً، بحيث تصبح الواحدة شرطاً للأخرى.

يمكن القول من خلال تلك الصعوبات أنه لم يظهر أي قانون في التاريخ؛ لأن مشكلة السببية ما زالت غير محلولة في جوهرها، وما بدا منها ليس أكثر من تعميمات قد تتناولها مجموعة في فترة ما، قد تطول أو تقصر، وربما تسود في مكان ما. فعلى سبيل المثال، نظرية بيوري حول التقدم ونظرية رينان في التغيير الديني، ونظرية ماركس في صراع الطبقات، وتوينبي حول دور التحدي والاستجابة في خلق الحضارات، هذه التعميمات وإن كانت تتراوح بين درجة النظرية التي تحاول تفسير التاريخ كله، وبين درجة الأفكار التي تعكس بعض تجارب التاريخ ودروسه، إلا أنها في كل الأحوال أشبه بمرحلة الحكمة من الفلسفة، فقد تحمل النظرة التجريبية الصائبة، ولكنها لا تصل لمستوى النظرية الفلسفية التي تحل مشكلة الكون، ولا درجة القانون الذي ينظم علاقات الوجود. لذلك لا يمكن القول بوجود قوانين مطلقة وثابتة في حياة البشر، بل إن قوانين التاريخ هي أمور موجودة، ولكنها تنتمي إلى قوانين الاحتمالات، ولا يمكن لها أن تكون نظرية كقوانين الرياضيات، ولا يمكن أن تكون مطلقة. وهذا لا يعني عدم القول بوجود قانون في التاريخ، بل إن التاريخ يخضع لأدق وأعقد القوانين، ومن السهل البرهنة على وجودها، لكن تتمثل المشكلة في كشف هذه القوانين.

الخاتمة:

- ذهب الطبيعيون إلى وضع التاريخ في مكانة واحدة مع العلوم الطبيعية من خلال تطبيق منهج وقوانين العلوم الطبيعية، فقد وضع همبل نموذج قانون التفسير الشامل أقر من خلاله أن التفسير العلمي هو النموذج الصحيح لجميع أشكال التفسير ومنها التاريخ، إلا أنه وجد صعوبات في تطبيق نموذج الاستقراء النمولوجي فلجأ للقول بالمخطط التفسيري في التعامل مع تفسيرات أحداث التاريخ.
- اتفق ماندلبوم مع المثاليين في اعتراضهم على نموذج القانون الشامل الذي ينص على وجود قوانين عامة يخضع لها البحث التاريخي بالضرورة، كذلك رفضا القول بوجود تنبؤات مستقبلية للأحداث التاريخية. ومن ناحية أخرى اختلف ماندلبوم عن المثاليين في القول بوجود تحليل سببي في التفسير التاريخي تقوم عليه الأحداث، لكن لا تنتج عنه بالضرورة نتائج حتمية. كذلك رأى ماندلبوم أن الاتجاه المثالي لم يقدم روايات تخدم التفسير التاريخي بشكل كافٍ. ومن ثم اعترض على الحجج والدعاوي التي جاء المثاليون بها.
- أكد ماندلبوم على أولية الصلة السببية الفريدة، وعدم قابليتها للاختزال متفقا في ذلك مع وليم دراوي، ومخالفا لمُنظري القانون الشامل، لكنه يرفض عكس دراوي أن يقيم تناقضا بين السببية والاستمرارية. كذلك أقر ماندلبوم بوجود السببية في التفسير التاريخي لكن لا يلزم عنها حتمية مثلما ذهب الطبيعيون. حيث رأى أن السببية القائمة على القوانين العامة هي التي يلزم عنها وجود حتمية. أما التفسير السببي التاريخي لا ينطوي على الحتمية، ولا يمكننا التنبؤ بسير الأحداث التاريخية، لأن الأفعال البشرية متغيرة وفق طبيعة الفرد نفسه، ووفق اختلاف ظروف المجتمعات من ناحية أخرى. والعلاقة السببية عند ماندلبوم تتمثل في وجود السبب الذي ينطوي بدوره على عناصر فرعية وشروط مكونة له ينبغي الربط بينها حتى يمكن الوصول إلى نتيجة وتفسير صحيح للواقعة التاريخية.

حوامش البحث

(¹) Mandelbaum, Maurice: Causal Analysis in History , Journal of the History of Ideas, Vol. 3, No. 1 (Jan., 1942), pp30-31.

(²) المرجع سابق، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

- (3) انظر: كولنجوود، فكرة التاريخ، مرجع سابق، ص ١٤٢ .
- (4) ولش، مدخل إلى فلسفة التاريخ، مرجع سابق، ص ٦٨ .
- (5) Mandelbaum, Maurice: Historical Explanation, Op. cit , p 241.
- (6) Mandelbaum ,Maurice : The Problem of historical knowledge: Op. cit. P. 14.
- (7) Mandelbaum , Maurice : The Anatomy of Historical knowledge , Op. cit .p 81-82
- (8) Mandelbaum , Maurice : The Anatomy of Historical knowledge ,Op. cit. P. 94.
- (9) Mandelbaum ,Maurice : The Problem of historical knowledge Op. cit p 222
- (10) Mandelbaum , Maurice : The Anatomy of Historical knowledge Op. cit p 95
- (11)Verstegen . Ian : A Realist Theory of Art History, London and New York, 2013 . P P 79-80
- (12) بول ريكور، الزمان والسرد "الحبكة والسرد التاريخي" ،مرجع سابق، ص ٣١٣ .
- (13) Verstegen , Ian :“Maurice Mandelbaum and American Critical Realism”: Op . cit .p .70
- (*) التبعية dependence : هو مفهوم بلورته عدة مدارس فكرية لتفسير أزمة التنمية التي تمس اقتصاديات العالم الثالث، التي يعتقدون أنها تعاني من تبعية اقتصادية للدول الغربية التي تُشكّل المركز. وظهر هذا المفهوم في الفضاء الأمريكي اللاتيني غداة الحرب العالمية الثانية.
- انظر: محمد سبيلا، ونوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، مرجع سابق، ص ١٠٧ .
- (14) Ibid : P 67
- (15) Mandelbaum , Maurice : The Problem of historical knowledge, Op. cit ,p 223-226.
- (16) أحمد عبد الحليم عطية، كنط و أنطولوجيا العصر، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٣٥ .
- (*) مقاطعة منشوريا: تقع في الصين، وكانت ذات أهمية عظمى لليابان من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، قام الجنرال هاياشي في ١٨ سبتمبر ١٩٣١م باحتلال إقليم منشوريا، وفي عام ١٩٣٢ أعلن منشوريا دولة مستقلة، وهذا يعد انتهاكا لعصبة الأمم، وذهب عدد من المؤرخين أن حادثة منشوريا تعد بدءا لاندلاع الحرب العالمية الثانية . للمزيد انظر : هـ .ا .ل .فسر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ١٩٥٠ : ١٧٨٩م، تعريب أحمد

نجيب هاشم، وديع الضيع، ط٦، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م،
ص ٦٤٣.

(17) Mandelbaum, Maurice: The Problem of historical knowledge, Op. cit. p260.

(18) Look : Ibid . PP 261-262.

(19) Mandelbaum, Maurice: The Problem of historical knowledge, Op. cit . P 267.

(20) look: Tucker, Aviezer, A companion to the philosophy of history and historiography. Op. cit. p.103

(21) Mandelbaum , Maurice: The Anatomy of Historical knowledge , Op. cit . p.114.

(22) Ibid :. P 121.

(23) Ibid . P. 122.

(24) Ibid : P 12٢.

(25) Ibid . P P 122-123.

(26) Ibid : P. 123.

(27) Ibid . P.126.

(28) بول ريكور، الزمان والسرد الحبكة والسرد التاريخي، مرجع سابق،
ص ٣١٥

(29) Mandelbaum, Maurice: The Problem of historical knowledge, Op. cit. p.236.

(30) انظر: شاكر مصطفى، التاريخ هل هو علم، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(31) المرجع السابق، ص ٢١٠

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. Maurice Mandelbaum: The Problem of historical knowledge , New York :Liveright , 1938 .
2. _____: Causal Analysis in History , Journal of the History of Ideas, Vol. 3, No. 1 (Jan., 1942)
3. _____: Historical Explanation "The problem of covering Laws" ,History And Theory ,Vol.1 ,No .3,1961.
4. _____: The Anatomy of Historical knowledge ,Baltimore :Johns Hopkins University , 1977 .

ثانياً : المراجع العربية (المؤلفة)

والمترجمة)

- ١- أحمد عبد الحليم عطية، كمنط و أنطولوجيا العصر، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٢- بول ريكور : الزمان والسرد- الحكمة والسرد التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : سعيد الغانمي وفلاح رحيم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٣- ر.ج. كولنجوود: فكرة التاريخ، ترجمة : محمد بكير خليل، مراجعة :محمد عبد الواحد خلاف، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٢م.
- ٤- شاكر مصطفى: التاريخ هل هو علم؟ ، عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، الكويت، ١٩٧٤
- ٥- ه. و. وولش: مدخل إلى فلسفة التاريخ، ترجمة: أحمد حمدي محمود، مراجعة : محمد بكير خليل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢م.
- 6- Hempel , Carl: Scientific Explanation " Essay in Philosophy of Science, New York . The Free press ,1965. P 231.

٧- بول ريكور : الزمان والسرد- الحكمة والسرد التاريخي، الجزء الأول، ترجمة : سعيد الغانمي وفلاح رحيم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ١٧٩.

- (1) Carl Hempel, "Two Models of Scientific Explanation" Semantic Scholar, 2011. P 45. <https://www.semanticscholar.org/paper/Carl-Hempel-%2C-%22-Two-Models-of-Scientific-%22-Hempel/63f0d7c38b47a8509a3576c463f54b209b42f970>

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1-Aviezer ,Tucker :A Companion to The Philosophy of History and Historiography , Blackweel ,2009

1. Versteegen , Ian :“Maurice Mandelbaum and American Critical Realism”, Routledge, London, 2009
2. ——— : A Realist Theory of Art History, Routledge, London and New York, 2013

